الأمم المتحدة S/PV.7909

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٠٩

الخميس، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرانكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد فيرناندیث ريبيلو
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد زهانغ ديانبين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ٢١٣٩ (٢٠١٤) و٢١٦٥ (٢٠١٤) و٢١٩١ (٢٠١٤) و٢٢٥٨ (٢٠١٥) و٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/244)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/244)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/244، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): لقد دخل النزاع السوري عامه السابع، وجميعنا شهود على أنها أحد أكبر الأزمات الإنسانية والمتعلقة بالحماية التي تسبب بها الإنسان في العالم. فمئات الآلاف من الناس قتلوا وملايين آخرين جُرحوا. وحوالي ٥ ملايين شخص فروا وهم الآن يعيشون كلاجئين. وجميع الأطراف ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب مرارا وتكرارا، كما شهدت بذلك لجنة التحقيق في وقت سابق من هذا الشهر. وفي سورية، لا يوجد أي رجل أو امرأة أو طفل من كل مناحي الحياة لم يشعر بأثر البؤس الشديد لهذا النزاع المروع للغاية الذي طال أمده. وقد شهد السوريون أجزاء ضخمة من تاريخهم وبلدهم الفخور تتحول إلى أنقاض. وتم التدمير التدريجي للبنات الأساسية للحياة المدنية، بما في ذلك المخابز ومحطات المياه والمستشفيات والمدارس وأماكن العبادة.

وبالتأكيد، إن الأطراف التي تجتمع في جنيف هذا الأسبوع – وتلك الحاضرة حول هذه الطاولة اليوم – تفهم المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقها لوضع حد لهذا الكابوس السوري بعد سنوات من التعنت السياسي. ولا يسعني التشديد بما فيه الكفاية على مدى المخاطر العالية. فالشعب السوري بحاجة إلى أن يرى تحسنا ملموسا في حياته اليومية، وبصراحة تامة، إنه هو الذي يتحمل وطأة هذا النزاع. ويحدوني الأمل، كما يحدو كل عامل في المجال الإنساني، أن تنجح العملية السياسية الحالية، ونؤيد تأييدا تاما الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد دي ميستورا، وفريقه.

ولئن كنا ننوه بحق بالجهود الحالية المبذولة حاليا على المسار السياسي، يجب علينا أن نحافظ على تركيز قوي على حقيقة أن العنف ما زال يطل برأسه القبيح في مختلف أنحاء البلد، حتى وإن اختفت صوره إلى حد كبير من شاشات التلفزيون في العالم منذ إجلاء شرقي حلب. وفي الواقع، لقد كانت الأشهر الأخيرة من أسوأ الأشهر بالنسبة للمدنيين داخل سورية، وبالنسبة لسورية، وهذا يدل على أمر ما. وقد أدت العمليات العسكرية الجارية واستمرار استخدام الأسلحة المتفجرة في البلدات والقرى المأهولة بالسكان في محافظات حماة ودمشق وإدلب وحلب ودرعا والرقة ودير الزور، إلى مقتل المئات من المدنيين خلال الأسابيع الماضية وتشريد عشرات الآلاف الآخرين. ولا تزال ترد أنباء عن هجمات على البنية التحتية المدنية مثل المرافق الطبية والمدارس – التي أصبحت السمة المميزة للحرب في سورية.

ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء سلامة وحماية ما يربو على ٤٠٠ ٠٠٠ مدني بسبب استمرار العمليات العسكرية في محافظة الرقة. وما زلنا نتلقى تقارير تفيد بأن القتال والضربات الجوية لا تزال تتسبب بمقتل وإصابة العشرات من المدنيين وتلحق الأضرار بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمخابز والأسواق والهياكل الأساسية للمياه. فعلى سبيل المثال، أفيد في ٢١ آذار/مارس، بأن غارة جوية أصابت مدرسة البادية في بلدة المنصورة في ريف غرب محافظة الرقة، مما أسفر عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى بين صفوف المشردين داخليا الذين كانوا يعيشون في المدرسة. وفي ٢٢ آذار/مارس، أفيد بأن ضربات جوية أصابت مخبزة وسوقا محليا في منطقة الطبقة بالرقة، مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين. وفي ٢٧ آذار/مارس، أُفيد عن مقتل مهندسٍ وتقنيين، بمن فيهم متطوع في الهلال الأحمر العربي السوري نتيجة غارة جوية بينما كانوا يعملون على تقييم سد الطبقة قبل إجراء الإصلاحات وإعادة الاستقرار إليه. وفي الوقت نفسه، أفيد عن نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص نتيجة الهجوم منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وما برح الشركاء في المجال الإنساني يستجيبون للمشردين.

وبينما ينتقل القتال إلى المزيد من المناطق المأهولة بالمدنيين بالقرب من مدينة الرقة، تزداد الشواغل المتعلقة بمصير المدنيين. وأحث جميع الأطراف على بذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين وتجنيبهم آثار الأعمال العدائية، حسب الاقتضاء، وليس بناء على الطلب، بموجب القانون الدولي الإنساني. والأمم المتحدة وشركاؤها على استعداد لزيادة المساعدة من خلال أي طريقة أنسب، وقد نقلت مسبقا مخزونات مواد الإغاثة إلى عدة مواقع للتمكين من تحقيق استجابة سريعة في الرقة، إذا سمح بالوصول إليها. ولكن هذه هي العبارة الهامة: ”إذا سمح بالوصول“.

وفي أماكن أخرى، انطوى القتال في ريف محافظة حماة الشمالي خلال الأسبوع الماضي على شواغل كبيرة تتعلق بسلامة المدنيين وحمايتهم. وقد عمل إغلاق الطرق الرئيسية في حماة على تقييد الحركة التجارية والمدنية. وقد أفيد عن هجوم جوي على مستشفى في بلدة لاتمانة، مما أسفر عن مقتل طبيب ومريض. وتفيد التقارير بأن ٤٠ ٠٠٠ شخص قد فروا من المناطق المتضررة من القتال في شمال ريف حماة إلى مواقع في حماة وإدلب وحمص وطرطوس واللاذقية حيث تستجيب الأمم المتحدة وشركاؤها.

والبعض من هؤلاء المشردين داخليا عرضة للمزيد من التشريد، إذ لا يزال القتال الشرس متواصلا و الخطوط الأمامية آخذة في التحول.

وفي العاصمة دمشق، شكل مقتل وجرح العشرات من الناس جراء تفجيرين استهدفا بلدة الباب الصغير، التي كان يزورها العديد من الحجاج في منتصف آذار/مارس، تذكرة مروعة برغبة الجماعات الإرهابية المتطرفة في استهداف المدنيين بصورة جائرة. واستهدف تفجيران مماثلان محكمة ومطعما. كما قامت في الأسبوعين الماضيين الجماعات المسلحة من غير الدول بزيادة قصفها للمناطق المأهولة بالسكان في دمشق، بما في ذلك باب توما وركن الدين وساحة العباسين، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين وأدى إلى إغلاق المدارس مؤقتا في بعض الأحياء.

ولا يزال مئات الآلاف من المدنيين المحبوسين في المناطق المحاصرة يواجهون تهديدات خطيرة ومروعة عند كل منعطف. ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في المناطق المحاصرة في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، حيث تحاصر القوات الحكومية نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. وخلال الشهر الماضي، واصلنا تلقي التقارير عن سقوط الضحايا والجرحى من المدنيين بسبب القصف الجوي

والقصف بالمدفعية الشديدين لجيب برزة المحاصر والمناطق المجاورة في قابون وغرب حرستا. وشرد نحو ٢ ٧٠٠ شخص بسبب القتال، بمن في ذلك بعض قرابة ١٧ ٠٠٠ شخص بعيدا إلى الغوطة الشرقية و ١٠ ٠٠٠ شخص إلى التل في ريف دمشق. ومن المرجح أن يفرر المزيد من الناس في الأيام المقبلة إذا استمر القتال.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فجميع المستشفيات الثلاثة ومراكز الرعاية الصحية العامة السبعة عشر في الغوطة الشرقية لا تؤدي مهامها ولا يمكن أن يصل إليها السكان، إذ دُمر العديد منها جراء الغارات الجوية، رغم أن بعض المرافق ما زالت عاملة في أماكن أخرى. وعدد الأطفال الذين يعانون من الإصابات البليغة مرتفع بصورة مفزعة؛ و ٣٠ في المائة من جميع المرضى الذين يعانون من الإصابات المتصلة بالحرب أطفال دون ١٥ سنة. ويجدر التذكير بأن ٣٠ في المائة من جميع المرضى ذوي الإصابات المتصلة بالحرب الأطفال تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. كما أبلغ عن وفيات المرضى بسبب الافتقار إلى معدات الغسيل الكلوي وتفشي الحصبة. ومنذ ٢٠ آذار/مارس، أفادت التقارير بأن قوات الحكومة منعت شاحنات تجارية من دخول الغوطة الشرقية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، بينما تم تقليص التجارة غير الرسمية.

وبكل صراحة، إن تشديد الحصار قد أطلق قنبلة موقوتة على سكان شعب الغوطة الشرقية. ومن المهم أن ييسر للأمم المتحدة وشركائنا الوصول إلى المنطقة المحصورة قبل تدهور الأحوال. فآخر شحنة من المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة تم إيصالها إلى أي من المناطق المحاصرة في الغوطة الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قبل ستة أشهر تقريبا، وهناك مناطق أخرى لم يتم الوصول إليها منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ولم يكن بمقدورنا تنفيذ الموافقات الأخيرة للوصول إلى المنطقة بسبب الحالة الأمنية وانعدام رسائل التيسير، رغم أن الهلال الأحمر العربي السوري استطاع إيصال جزء من اللوازم الصحية المتوخاة للقافلة في آذار/مارس – بما مجموعة مواد الغسيل الكلوي واللقاحات وحليب الرضع – إلى مكتبه الفرعي في دوما. وهذا الإيصال الجزئي يستحق الثناء، بطبيعة الحال، ولكن من الواضح تماما أنه غير كاف بالنظر إلى نطاق وخطورة الظروف التي يواجهها الناس.

وأتابع أيضا الحالة في حي الوعر المحاصر، في حمص، ببالغ القلق، وهو مجتمع محلي من عشرات الآلاف من الناس زرته عبر الخطوط في عام ٢٠١٥. ومن تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حتى هذا الشهر، أدت الاشتباكات المتقطعة، ومحدودية فرص الحصول على الإمدادات التجارية، وتزايد ندرة الإمدادات الأساسية إلى حالة لا تطاق للمدنيين المحاصرين. ولم تصل أي شحنة من المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة إلى الحي المحاصر منذ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وكما ذكرت في تقريري للشهر الماضي، فإن القافلة التي كان من المقرر أن تصل في ٢٠ شباط/فبراير قد أجبرت على العودة من حيث أتت بسبب انعدام الأمن، وأثناء ذلك، تم تحويل اتجاه شاحنات، وتم الاستيلاء على المعونة – على الرغم من استرجاع بعضها لاحقا – وتعرض السائقون للاعتداء.

ونفهم أن اتفاقا محليا تم التوقيع عليه بين الحكومة السورية والجماعات المسلحة من غير الدول في الوعر في وقت سابق من هذا الشهر. وفي إطار هذا الاتفاق، فإن نحو ٣ ٥٠٠ شخص – بمن في ذلك مقاتلون وأسرهم ومدنيون – تم إجلاؤهم في ١٨ و ٢٧ آذار/مارس من حي الوعر المحاصر في حمص صوب جرابلس في ريف حلب. ونفهم أن إجلاءات أخرى ستجري كل أسبوع حتى يتم الانتهاء من العملية. وفي إطار الاتفاق أيضا، قامت قوات الحكومة بإعادة فتح إحدى الطرق التي تربط حي الوعر ببقية أحياء مدينة حمص، والمواد الغذائية

تدخل الآن الحي دون عائق، وانخفضت الأسعار واستعيد الكهرباء.

وقد تلقت الأمم المتحدة أيضا تقارير عن اتفاق بين أطراف النزاع على إجلاء السكان من المدن المحاصرة مضايا والزبداني في ريف دمشق وفواه وكفريا في إدلب، المعروفة بالبلدات الأربع. وذكر أن الاتفاق يتضمن دخول المساعدات الإنسانية وتوقف القتال لمدة تسعة أشهر في البلدات الأربع والأجزاء الجنوبية لدمشق وريفها. ونرصد التطورات عن كثب إذ أن مستوى الاحتياجات من حيث المساعدات الإنسانية والحماية للسكان في كل بلدة من البلدات الأربع المحاصرة لا يزال خطيرا على نحو شديد.

واسمحوا لي أن أكون واضحا. إن الأمم المتحدة لم تشارك في أي مفاوضات بشأن هذه الاتفاقات أو عملية الإجلاء في الوعر، لكن لا بد لي من التأكيد على قلقنا إزاء هذه الاتفاقات. وكما شهدنا في أماكن أخرى، عادة ما تتبع عمليات الإجلاء من المناطق المحاصرة شهورا بل سنوات من الحصار العسكري المستمر والإجراءات العسكرية الهجومية؛ والقيود الشديدة المفروضة على حرية تنقل المدنيين، فضلا عن السلع التجارية والإنسانية؛ والظروف الإنسانية المروعة بصورة متواصلة.

وجميع حالات الحصار تشكل انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن. وجميع حالات الحصار يجب رفعها فورا – انتهى الكلام. ومع ذلك، وكما أوضحت من قبل، ينبغي ألا يتم هذا عن طريق أي نوع من اتفاقات الاستسلام التي تؤدي إلى إبادة منطقة والتشريد القسري لأجزاء من السكان المدنيين. وأي إجلاء للمدنيين يجب أن يكون آمنا وطوعيا، وإلى مكان من اختيارهم. ومن الحتمي أن يُسمح لجميع الذين شردوا من خلال هذه الاتفاقات بالعودة الطوعية، في آمان وبكرامة، إلى ديارهم حالما تسمح الحالة بذلك. ويجب على الأطراف أن تسمح للمنظمات الإنسانية بالوصول الآمن ودون عراقيل بغية تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى المشردين والأشخاص الذين يرغبون في البقاء في ديارهم، وتحديد ومواجهة التهديدات فيما يتعلق بالحماية.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. لقد كنت آمل صادقا أن عام ٢٠١٧ سيحقق تغييرا كبيرا في مستوى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، بالاستفادة من التقدم النسبي المحرز في العام الماضي، لا سيما في الأشهر التسعة الأولى. وخلاصة القول رغم ذلك هي أن مستوياتنا الحالية فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بعد مضي ربع سنة، ليست أفضل مما كانت عليه في مثل هذا الوقت من العام الماضي. ومن خلال خطة آذار/مارس للقافلة المشتركة بين الوكالات، سعينا إلى الوصول إلى ٥٠٠ ٧٨٧ شخص عن طريق القوافل البرية. بيد أننا توصلنا بالموافقات الأصلية ل ٤٤ في المائة منهم، أو ٢٠٠ ٣٤٨ شخص – وهو أدنى معدل من الموافقات منذ آذار/مارس ٢٠١٦، عندما بدأت عملية الخطة الشهرية، على الرغم من أن هذه النسبة ارتفعت إلى نحو ٧٤ في وقت لاحق من هذا الشهر عندما تلقينا موافقات إضافية بشأن بعض المواقع الأخرى في أعقاب مشاركة مكثفة من جانب فريق الأمم المتحدة في عين المكان.

وبينما نجلس هنا اليوم، وإذ يشرف الشهر على الانتهاء، فإننا وصلنا إلى نحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في إطار الخطة. وهذا يشمل قوافل موجهة إلى نحو ٥٠٠ ١٣٣ شخص في مناطق يصعب الوصول إليها في بلودان والوادي بردى في ريف دمشق وتلبيسة في حمص. وهذا تقدم تدريجي محدود تحقق بفضل الجهود الاستثنائية للفريق في عين المكان. والمناطق المحاصرة الوحيدة التي تم الوصول إليها في إطار خطة القافلة

لدينا هي البلدات الأربع وخان الشيح في ريف دمشق، التي اكتملت اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات الإسقاط الجوي للمساعدات الإنسانية الباهظة التكلفة والصعبة من الناحية التقنية على دير الزور متواصلة لفائدة نحو ٥٠٠ ٩٣، نظرا لانعدام أي إمكانية بتاتا للوصول برا إلى هؤلاء الناس المحاصرين من قبل ما يسمى بالدولة الإسلامية.

وحتى حينذاك، جرت إزالة العديد من المواد الطبية من القافلة المُنجزة اليوم، وعندما وصلنا إلى مضايا، وهي إحدى البلدات الأربع، لم نستطع توزيع جميع المساعدات التي تم إيصالها بسبب أعمال القنص من جانب الميليشيات في المنطقة المحيطة والتي أسفرت هي نفسها عن سقوط عدة قتلى.

وبعد مفاوضات مضنية أجراها منسقنا للشؤون الإنسانية وفريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الميدان، من المقرر إرسال قافلة أخرى اليوم إلى منطقة الرستن التي يصعب الوصول إليها في حمص للوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ١١٠ شخص، أي ما مجموعه حوالي ٠٠٠ ٣١٠ شخص قياسا على الخطة الموضوعة إذا نجحنا في إرسال القافلة. وفي ضوء التمكن من إيصال عدة شحنات خلال الأسبوع المنقضي، فإن وتيرة القوافل في ازدياد. وأشيد بالجهود التي يبذلها على مدار الساعة زملائي في مجال العمل الإنساني في الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركاؤنا الإنسانيون الآخرون في دمشق والذين يعملون بشجاعة لجعل ذلك ممكنا. ومع ذلك، فإن الحال لا يزال على ما هو عليه حيث نجد أنه في مقابل كل قافلة تصل إلى وجهتها المقصودة، لا نتمكن من إرسال عدة قوافل أخرى خلال الشهر نتيجة للمسائل الإدارية والتأخيرات المتكررة من جانب الحكومة السورية. وفي الوقت نفسه، تواصل بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تهديد العاملين في المجال الإنساني، أو ترفض التعاون معهم. ولا يزال وصول الأمم المتحدة بشكل مستدام إلى المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مثل أجزاء من محافظتي الرقة ودير الزور، محدودا للغاية.

وبينما يمثل عدد القوافل في هذا الشهر بعض التقدم مقارنة بالأشهر السابقة، من الضروري أن توافق الحكومة على اتخاذ مزيد من الخطوات لتبسيط الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالتحضير للقوافل المشتركة بين الوكالات والسماح بإرسالها. وفي أفضل الأحوال، فإن الهيكل البيروقراطي الحالي مفرط، ولكنه، وفي أسوأ صوره، مصمم بشكل متعمد لعرقلة تسيير القوافل. والأمم المتحدة مستمرة في التواصل مع السلطات السورية بحسن نية لإيجاد طريقة لتحسين عملية القوافل المشتركة بين الوكالات. وفي إطار ذلك، قدم فريق الأمم المتحدة خطة مدتها شهران تتعلق بالقوافل المشتركة بين الوكالات لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو بهدف الوصول إلى مليون مستفيد في ٢٨ من المواقع المحاصر وتلك التي يصعب الوصول إليها. ومن المأمول أن تسفر إطالة أمد الخطة ليصبح شهرين بدلا من شهر واحد عن توفير مجال كاف لترجمة الموافقات إلى إيصال للشحنات على أرض الواقع. وبخلاف المشاكل الأمنية الحقيقية، ينبغي ألا يكون هناك سبب قهري يحول دون التمكن من إرسال القوافل خلال فترة الشهرين هذه.

وسنقوم بدورنا لتحقيق ذلك، ولكننا نأمل في أن تؤدي السلطات السورية دورها أيضا وأن تتخذ الخطوات اللازمة. وهذا يعني إلغاء شرط رسائل التيسير المتعددة التي ينبغي تلقيها قبل إرسال اللوازم الصحية أو الزراعية أو إمدادات المياه والصرف الصحي، وتوقيع رسائل تيسير في غضون يومين من تلقي طلب من الأمم المتحدة. ويعني السماح بإيصال الإمدادات بناء على تقييمات الاحتياجات التي تجريها الأمم المتحدة والسماح بتحميل اللوازم الجراحية والطبية المطلوبة.

وهذه كلها خطوات بسيطة سيكون لها، في حالة اتخاذها فورا، أثر إيجابي على حياة المدنيين الذين يعانون في الكثير جدا من أنحاء سورية.

وفي الوقت نفسه، فإنه لكي يستمر التقدم، نحن بحاجة إلى دعم متجدد من أعضاء المجلس وأعضاء فرقة العمل المعنية بالوصول إلى المساعدة الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية في القيام بدورها، والمتمثل في ممارسة تأثيرها بشكل فردي وجماعي على الأطراف. ورغم أن الإنجازات التي تحققت في العام الماضي بل وحتى أوجه التقدم المحرز في هذا الأسبوع تدريجية، فإنها تشكل دليلا على أنه عندما تكون هناك إرادة سياسية كافية وعندما نعمل معا باسم الإنسانية، يمكننا حقا الوصول إلى من هم بحاجة ماسة إلى مساعدات منقذة للحياة. ولكن إذا كنا صادقين مع أنفسنا وطالعنا السجل الأحصائي اليوم، فإن الفريق الدولي لدعم سورية لم ينجح فعلا في تأمين أية إمكانية للوصول إلى المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها، سواء بالنسبة لنا – نحن العاملين في المجال الإنساني – أو بالنسبة للأمم المتحدة على نطاق أوسع. وعندما وصلنا إلى تلك المناطق، فإن ذلك كان دائما نتيجة مفاوضات أجرتها الأفرقة الميدانية بشجاعة ومثابرة وصبر وعن طريق استخدام قناة مؤثرة واحدة أو اثنتين.

وكانت نتيجة هذه السنوات من القتال والتحديات المستمرة التي تواجه إمكانية الوصول أن ملايين السوريين أصبحوا مضطرين للعيش في ظروف مروعة، وغالبا في ظل غياب السلامة أو مع الافتقار إلى ضرورات الحياة الأساسية. وهناك نحو ١٣,٥ مليون سوري سيحاولون الخلود إلى النوم الليلة وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة. وما من مؤشر على حدوث تراجع في نطاق وشدة الاحتياجات الإنسانية، وهذا هو السبب في أن العمل الإنساني للأمم المتحدة وشركائها يظل ذا أهمية حيوية كما كان دائما. وعلى الرغم من جميع العقبات والمخاطر، فإن هذه الأفرقة تقوم بعمل ناجح وشجاع لإنقاذ الأرواح. ويكفل هؤلاء العاملون الشجعان والملتزمون في المجال الإنساني إيصال المعونة إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين يحتاجون إليها. وخلال عام ٢٠١٦، أمكن إيصال المساعدة الغذائية إلى نحو ٦,٨ مليون شخص في المتوسط وتم تنفيذ أو دعم حوالي ١٨ مليون عملية طبية وجرى توفير ١٢ مليون دورة علاجية وأمكن توفير الدعم في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لـ ١٣ مليون شخص وتم إمداد ٣,٤ ملايين من الأطفال والحوامل أو المرضعات بخدمات التغذية الأساسية.

ويجب أن أشدد على أن الأمم المتحدة وشركاءها، ومعظمهم من الزملاء السوريين الشجعان، سيواصلون الوقوف إلى جانب الشعب السوري لإيصال المساعدات إلى ملايين المدنيين، بصرف النظر عن الجانب الذي ينحازون أو يُفترض أنهم منحازون إليه، أو ما إذا كانوا غير منحازين لأي جانب على الإطلاق. وأرحب بالإعلان عن خطة الاستجابة الإنسانية من أجل سورية لعام ٢٠١٧ والتي تحدد احتياجات يبلغ مجموعها ٣,٤ بليون دولار لتنفيذ استجابة إنسانية شاملة في سورية، بما في ذلك إنقاذ الأرواح وتعزيز الحماية وبناء قدرة الناس على الصمود. وأتقدم بخالص الشكر إلى المانحين على دعمهم المتواصل وأطلب منهم باحترام عدم الاكتفاء بما سيُقدم في هذا العام حتى يمكننا مواصلة تقديم الدعم الإنساني الهام للغاية للمدنيين في جميع أنحاء البلد.

وإلى أن يتسنى تحقيق أي نجاح في تأمين السلام وإسكات المدافع تماما وعلى نحو دائم، يجب علينا مرة أخرى تلبية الاحتياجات الفورية اللازمة لإنقاذ أرواح السوريين، وكذلك احتياجات أولئك الذين يمرون بمرحلة تعافي، مهما طالت المدة، في خضم هذا الصراع البشع الذي دخل الآن عامه السابع. وهذا هو السبب في أن الاجتماع الذي سيُعقد في بروكسل

في ٥ نيسان/أبريل مهم جدا، لأنه الحدث المكرس لإعلان التبرعات للشعب السوري وجيرانه لهذا العام. وسيستفيد المشاركون فيه من النهج الاستراتيجي الناجح المُتبع في لندن في العام الماضي، ولكنهم سيكونون مدركين جيدا لحقيقة أن الجهات المانحة والمجتمع الدولي، شأنهما في ذلك شأن العاملين في المجال الإنساني، يعملان بأقصى طاقتهما.

وبالإضافة إلى جميع النقاط التي ذكرتها في هذا الصباح، أود أن أختتم بياني بضم صوتي إلى النداءين العاجلين اللذين وجههما الأمين العام إلى جميع الأطراف في وقت سابق من هذا الشهر. أولا، ينبغي لنا تحقيق الاستفادة القصوى من وقف إطلاق النار الذي أرسته الجهات الضامنة لاجتماعات أستانا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بمواصلة تعزيزه من خلال توفير حماية حقيقية للمدنيين والبنية التحتية المدنية وإزالة العقبات والعوائق المتبقية أمام كفالة استمرار تدفق المعونة الإنسانية ووصولها إلى جميع المحتاجين في سورية. وثانيا، ينبغي لنا مناشدة الأطراف وكل الجهات التي لديها نفوذ عليها أن تسعى جاهدة إلى التغلب على خلافاتها والعمل معا لإنهاء الصراع. وهذا هو السبيل الوحيد لوقف معاناة الرجال والنساء والأطفال السوريين. ويحدوني خالص الأمل في أن تكون هذه هي السنة التي تستعيد خلالها أطراف الصراع ومن يدعمون أعمالها شعورهم الإنساني. وكما قال الأمين العام، فإن السلام في سورية هو ضرورة أخلاقية وسياسية للشعب السوري والعالم على السواء، وهو ضرورة لا تحتمل الانتظار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المشاركين في الصياغة، السويد ومصر واليابان، أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه الثابت بإبقاء الاحتياجات الإنسانية في سورية على جدول الأعمال العالمي. وأود أيضا أن أشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني على أرض الواقع.

في وقت سابق من هذا الشهر، مرت ست سنوات على اندلاع الحرب في سورية. ست سنوات، جرى خلالها الاعتداء على حياة وكرامة المدنيين بشكل يومي؛ ست سنوات، عجز المجلس خلالها عن الوفاء بالتزاماته السياسية والأخلاقية تجاه الشعب السوري. وقد بلغ حجم الكارثة الإنسانية مستوى يصعب إدراكه بصورة كاملة. وتعرضت التنمية في سورية للقصف بالقنابل مما أرجعها للوراء أربعة عقود. ولا يعرف سبعة ملايين من السوريين كيف سيحصلون على وجبتهم التالية. وقد تجاوز عدد اللاجئين في المنطقة اليوم خمسة ملايين شخص.

ورغم أن المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة قد وصلت إلى الجولة الخامسة، وعلى الرغم من أن اتفاق أستانا لوقف إطلاق النار سار منذ ثلاثة أشهر، لم يتحقق أي تقدم مستمر على صعيد إيصال المساعدات الإنسانية. ومن غير المقبول أنه لم يتسن الوصول إلا إلى منطقة محاصرة واحدة خلال شهر شباط/فبراير، وفقا للتقرير الذي استمعنا إليه من فورنا. بيد أنه سُمح خلال هذا الأسبوع لأربع قوافل مشتركة بين الوكالات بإيصال شحناتها، مما ترتب عليه زيادة كبيرة في عدد المستفيدين في آذار/مارس، وذلك على الأقل في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وهو ما يبين أن هذا أمر ممكن. ويجب على المجلس ألا يسمح بأن يكون ما تحقق في هذا الأسبوع إنجازا غير قابل للتكرار. ويجب أن نحاول ترجمته إلى زيادة منهجية ومستمرة في إمكانية الوصول، ولا سيما إلى المناطق المحاصرة. ونتطلع إلى مناقشة الجوانب الأكثر تقنية عن

كيفية تحقيق ذلك مع أعضاء المجلس الآخرين في المشاورات التي ستعقد اليوم.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نودّ مرة أخرى أن نشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية. ونود أيضاً أن نعرب عن الامتنان لعمله وعمل فريقه، وكذلك على الشجاعة التي أبداها الآلاف من العاملين في المجال الإنساني في الميدان، الذين يخاطرون بحياتهم يومياً، كما برهنوا على ذلك مراراً وتكراراً. ونشيد بهم جميعاً.

وبما أن الأمم المتحدة هي منظمة من الدول، فإن دعواتنا الرئيسية تتوجه دائماً إلى الدول، ولذا نشارك في الدعوة التي قدمها مؤخراً ستيفن أوبراين إلى السلطات في سورية لبذل أقصى ما في وسعها لكي تتعاون على وجه الاستعجال من أجل ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني إلى جميع المناطق التي تقف الأمم المتحدة فيها على استعداد لتقديم المساعدة. وما هو أكثر مأساوية هنا هو أن لدى الأمم المتحدة المواد والموظفين اللازمين لتوفير هذه المساعدة الإنسانية، ولكن لا يمكنهم الوصول إلى المناطق المحتاجة بسبب ما وصفه السيد أوبراين في أفضل الحالات بالتأخيرات البيروقراطية، وفي أسوأ الحالات بمحاولات متعمدة لعرقلة هذه الإمكانية. ولذلك نحن متحدون وراء الدعوة الموجهة إلى السلطات السورية من ستيفن أوبراين.

لم تتغير الحالة كثيراً منذ الشهر الماضي. وكما تم التأكيد، فالحرب في سورية دخلت الآن عامها السابع. وقد استمرت هذه الحرب أطول بكثير من الحرب العالمية الثانية ولا يظهر أي مؤشر على نهايتها. وقد حدث بعضُ التحسن بسبب وقف إطلاق النار الموقّع في العام الماضي، ما أعطى السكان بعض الراحة. ولكن العنف ما زال يتصاعد، وما زالت الأنشطة الإرهابية في سياق مستوى لاإنساني تماماً من العنف، مع ما خلفته من آثار واضحة على السكان المدنيين، وهم الهدف المفضّل.

ولا تزال داعش وغيرها من الجماعات المتطرفة تسبب الدمار الهائل في البلد. وكما أكد السيد أوبراين، فقد تم التوصل مؤخراً إلى اتفاق لإجلاء المدنيين من مختلف المناطق، بما في ذلك ما يسمى البلدات الأربع، ولكننا نشاطره القلق إزاء الظروف التي تجري فيها عمليات الإجلاء. وينبغي أن تكون ذات طابع طوعي وإلى مواقع يختارها من يتم إجلاؤهم أنفسهم، مع حرية العودة إلى مواطنهم الأصلية عندما تسمح الظروف بذلك.

وأحطنا علماً أيضاً بحقيقة تيسير العديد من الاتفاقات المتعلقة بهذه العمليات. وهذه اتفاقات بين أطراف ودول ومجموعات كانت فيما سبق أعداء ألدّاء يقتتلون على أرض الواقع، ولكنها مع ذلك تمكّنت من التوصل إلى اتفاق لتمكين حدوث عمليات الإجلاء. وهذا يبين أن من الممكن إحراز التقدم بوجود الإرادة السياسية. ونأمل أن لا يقتصر هذا النوع من الاتفاق على المجال الإنساني فحسب، بل يمتد أيضاً إلى مجالات أخرى لإنهاء العنف والحرب نهائياً في سورية.

السيد أرانسيبيا فرنانديث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية ونعرب عن دعمنا الكامل للعمل الذي أسند إليه. كما نغتنم هذه الفرصة للتنويه بجميع أولئك الذين يسعون إلى التخفيف من معاناة السكان المدنيين في سورية.

بعد مرور ست سنوات على بدء هذا النزاع الخطير، نشعر بالجزع إزاء الحالة التي لا يزال الشعب السوري يواجهها. ووفقاً للتقارير الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بقيادة وكيل الأمين العام أوبراين، هنالك اليوم ٣,٥ ملايينشخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية، عالقين في

التراع الذي أسفر عن تشريد ٦,٣ ملايين شخص. وفي شهر آذار/مارس وحده، كما أشار السيد أوبراين، تم تشريد ٠٠٠ ٨٤ شخص حديثاً.

ونشعر بقلق عميق من رؤية أنه بالرغم من وقف إطلاق النار النافذ تماشياً مع القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فالهجمات التي تشنها أطراف التراع ضد المدنيين والبنى التحتية لا تزال مستمرة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاتفاقات يجب تنفيذها واحترامها بحيث يمكن أن يظل السكان المدنيون على هامش الصراع.

ونأسف لحقيقة أن أكثر من نصف المستشفيات ومرافق الرعاية الأولية في سورية، وفقاً للبيان الصحفي الصادر عن منظمة الصحة العالمية في ١٥ آذار/مارس، إما مغلقة أو تعمل جزئياً فقط وقد انخفضت قدرتها نتيجة الهجمات العشوائية على الهياكل الأساسية الطبية. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أنه بالرغم من وقف إطلاق النار والاتفاقات الإقليمية فقد كان للمشاكل المتعلقة بالأمن بشكل عام، ولا سيما في سياق التراعات المتفرقة، تأثير على القدرة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

ونود أيضاً أن نوجه الانتباه إلى الحقيقة المقلقة بأن القوات الأمنية للأطراف المعنية مستمرة بإزالة بعض أصناف مواد الإسعافات الأولية، بما في ذلك المعدات الجراحية وغيرها من اللوازم الطبية التي تحملها قوافل المساعدة الإنسانية، مما يحدّ من قدراتها وفعاليتها لمساعدة أولئك الأشخاص الذين يحتاجون إلى هذه المساعدة.

ونذكّر أطراف التراع أنها يجب أن توفر إمكانية مطلقة وغير مشروطة للحصول على المساعدة الإنسانية في سورية. ونحثها على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والامتناع عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية حتى تصل إلى من هم في حاجة إليها، سواء كانت في مناطق يسهل الوصول إليها أو يصعب الوصول إليها. كما وردت تقارير عن المشاكل الإدارية فيما يتعلق بالموافقة على الخطط الشهرية للمساعدة الإنسانية، ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ضمان قدر أكبر من التنسيق والتعاون مع الحكومة السورية بغية منع تكرار هذه المشاكل.

ونأسف لحقيقة أن أكثر من ٤٠٠ من المدنيين الأبرياء لقوا حتفهم في شباط/فبراير، بمن فيهم النساء والأطفال، بسبب الهجمات الجبانة لداعش والعمليات العسكرية التي قامت بها القوات في الميدان. ونعتقد بشكل قاطع أن جميع إجراءات مكافحة الإرهاب يجب أن تُتخذ بطريقة منسقة مع الحكومة من أجل منع قتل المدنيين الأبرياء، في ظل الاحترام التام لأحكام القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦).

وفي هذا السياق، نقر بالجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة السورية لمكافحة داعش ونشيد بها، وهي مكافحة تُشن نيابة عنا جميعاً. وندين بقوة جميع الهجمات الإرهابية بوصفها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها، أينما ارتكبت وأياً كان مرتكبوها.

إننا نعيد تأكيد ضرورة قيام جميع الدول بمكافحة هذه الظاهرة بشتى الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي.

وأخيرا، نؤكد مجددا أن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تعتقد اعتقادا جازما وصريحا أن السبيل الوحيد لوضع حد لهذا التراع الحساس هو عن طريق عملية سياسية شاملة ومنظمة بقيادة سورية. ولذلك فإننا نكرر دعمنا للتقدم المحرز في

اجتماعي أستانا وجنيف. وتحدونا آمال كبيرة في أن تثمر هذه الحوارات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.